مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: المسار السياسي للأقباط في مصر بعد عام 2011
اسم الكاتب: أ.م.د. ناصر كاظم خلف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7853
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 12:42 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Tikrit Journal For Political Sciences

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i32.190

TJFPS

ISSUE 32

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

المسار السياسي للأقباط في مصر بعد عام 2011

"The Political Path of Copts in Egypt after 2011"

Dr. Nasser kadhim Khalaf [a]
University of Misan / College of Political Science [a]

أ.م. د. ناصر كاظم خلف [a] *
جامعة ميسان / كلية العلوم السياسية [a]

Article info.

Article history:

- Received: April 25, 2023
- Accepted: 15 May . 2023
- Available online: June 30, 2023

Keywords:

- The Church
- Copts
- Muslim Brotherhood
- Egypt, January 25 Revolution
- elections
- Sectarianism
- Mubarak regime
- Mohamed Morsi
- national unity
- Rabaa Al-Adawiya protests.

©2023. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The Coptic Church monopolized the religious and political representation of the Copts since the establishment of the Egyptian state. It withdrew from direct involvement in the political sphere during the presidency of Hosni Mubarak, characterized by a close relationship between the Church and the political regime, especially in times of perceived common threats. Consequently, the Church often supported the regime to safeguard against potential risks that might arise if the regime were to fall. In this context, Mubarak's regime used Islamist elements to intimidate the Copts, while justifying its actions by claiming that the secular political system had become sectarian. Consequently, Mubarak's regime closed its doors to Coptic representation within his party.

The January 25th, 2011 revolution provided an opportunity for the Copts to act more freely in the political climate. However, this newfound democracy had its challenges, as it witnessed the mobilization and substantial participation of Islamist groups, such as the Muslim Brotherhood, utilizing their organizational capacity.

*Corresponding Author: Nasser kadhim Khalaf, E-Mail: Nasser.kadhim22@gmail.com
Tel:xxx , Affiliation: University of Misan / College of Political Science.

Through this religious polarization, the Islamists succeeded in winning elections, leading to the presidential victory of Mohamed Morsi.

The Muslim Brotherhood failed to alleviate the Copts' concerns about religious freedom and their marginalization in state institutions. Moreover, some Brotherhood leaders and their allies adopted a sectarian rhetoric against the Copts, which had negative consequences on the overall political direction of the Brotherhood. This ultimately led to their downfall, paving the way for a new era of governance in Egypt.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : 25/ نيسان /2023
- القبول : 15/ ايار /2023
- النشر المباشر: 30/ حزيران /2023

الكلمات المفتاحية :

- الكنيسة
- الأقباط
- الأخوان المسلمين
- مصر، ثورة 25يناير
- الإنتخابات
- الطائفية
- نظام مبارك
- محمد مرسي
- الوحدة الوطنية
- تظاهرات رابعة العدوية

الخلاصة : احتكرت الكنيسة القبطية التمثيل الديني والسياسي للأقباط منذ تأسيس الدولة المصرية وانسحبت على طبيعة العلاقة بين الكنيسة والنظام السياسي المصري ابان حقبة الرئيس حسني مبارك التي اتسمت بالتقارب في حالة نشوء خطر مشترك يهدد الطرفين ومن ثم تلجأ الكنيسة لتأييد النظام لذلك تنازل الاقباط عن بعض حقوقهم خوفا من ان يحل هذا الخطر محل النظام حال سقوطه، لذلك كان نظام مبارك يستخدم الاسلاميين فزاعة لتخويف الاقباط في الوقت الذي كان يتعلل بان النظام الحزبي اصبح طائفيا لذلك اوصد ابواب حزبه في وجههم .

وكانت ثورة 25كانون الثاني/يناير عام 2011، فسحت المجال للأقباط للتحرك بحرية في المناخ السياسي لكن هذه الديمقراطية كانت سلاح ذو حدين لأنها شهدت تحشيد مشاركة الاسلاميين بكل طاقاتها التعبوية ومن خلال هذا الاستقطاب الديني نجح الاسلاميون عبر حزب الاخوان المسلمين من الفوز بالانتخابات ليترشح محمد مرسي رئيسا لمصر

وفشل حزب الاخوان في منع مخاوف الاقباط حول الحرية الدينية وتهميشهم في مؤسسات الدولة فضلا عن تبني بعض قيادات الاخوان وحلفاؤهم خطابا طائفيا ضد الاقباط، الامر الذي كانت له انعكاسات ضد توجه السياسة العامة للإخوان اطاحت بهم لتفسح المجال لحقبة جديدة في حكم مصر.

المقدمة

تعد قضايا الاقليات والاثنيات واندماجهم المجتمعي بعد ما يسمى بثورات الربيع العربي من القضايا الهامة التي تقاس على اساسها مديات ظاهرة الاستقرار السياسي في بلد ما، وتظافرت عوامل ومسببات حالت دون ان تأخذ تلك القوميات او الأقليات دورها الطبيعي منها شمولية الأنظمة السياسية وسياسة التهميش والحرمان والإقصاء وضعف المشاركة السياسية والتي خلقت فجوة كبيرة بين النظام و تطلعاتها .

يعد موضوع الاقلية القبطية من المواضيع الهامة كونهم يمثلون عنصر الاستمرار التاريخي والحضاري للمجتمع المصري وهم من مؤسسي الدولة المصرية وقد ساهموا في الحراك والثورات منذ تأسيسها، وقد حافظوا على هويتهم كمصريين دون ان تذوب في اية هويات اخرى .

تعرضت اوضاع الاقباط – اكبر تجمع للمسيحيين في دولة عربية واحدة –بالسياسات التي انتهجها الحكام وفقا لاسلوب كل منهم بدأ من مرحلة الصداقة والشراكة مع جمال عبد الناصر الى مرحلة غاية في العداء في مرحلة السادات، الى مرحلة الاحتواء في عهد مبارك .

ان التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها مصر بعد عام ثورة يناير/كانون الثاني 2011 شهدت تغييرات في توجهات الاقباط وتحقيق بعض مطالبهم التي واجهت العديد من المعوقات السياسية والأجتماعية ، واجتهد الاقباط من ان اجل تذليلها وتجاوزها.

اهمية البحث

تعد هذه الدراسة محاولة للتعرف على طبيعة المشاركة السياسية للاقباط في المجتمع المصري وموقف الاقباط من قضية المواطنة ن وتسلط هذه الدراسة الضوء على معوقات المشاركة السياسة للاقباط في الانتخابات البرلمانية خاصة بعد 25يناير من عام 2011 ، والمشاركة الملموسة للاقباط في التصويت او الترشح للانتخابات او العضوية بالأحزاب المصرية المختلفة ، وقد استعادت الكنيسة سلطتها وسطوتها السياسية في دعمها للمرشحين من الاقباط والمسلمين ، مما يعطي صورة ناصعة لاندماج الاقباط الكامل في مستقبل مصر السياسي والاجتماعي .

إشكالية البحث

ان صعود التيار الأسلامي ووصوله الى سدة الرئاسة المصرية اعاد للأذهان الإنحسار المجتمعي والسياسي للاقباط في عهد الرئيس السادات وبات الاقباط يخشون من تهديد وجودهم وثقافتهم وهويتهم في ضوء تحول الدولة من دولة مدنية الى دولة دينية تسعى الى أخونة المجتمع ، والسؤال هنا كيف يكون مستقبل الاقباط فيما لو استمر حكم الاخوان المسلمين في مصر، وماهي التداعيات التي يتحملها الاقباط كنتيجة لذلك .

فرضية البحث

ينطلق هذا البحث من فرضية ان الاقليات في الدول العربية تميل للحفاظ على هويتها الثقافية والاجتماعية للحيلولة دون انصهارها في الاغلبية المختلفة ، لكن هذه الهوية هي عامل مساعد في عكس التعددية الاثنية التي هي جزء من الهوية الوطنية.

وهوية الاقباط جزء من الهوية الوطنية المصرية ، ولذلك تسعى الكنيسة لإيجاد موطئء قدم للقرار القبطي من ضمن العملية السياسية على اعتبار الاقباط ركن مهم في المشهد السياسي المصري وان حاولت بعض الانظمة والكيانات ان تقلل من دوره السياسي .

ويتناوب دور الكنيسة في احتواء الاقباط او انعتاقهم من طوقها بحسب الحقبة التاريخية التي تفرض واقعها عليهم ، وهذا الاحتواء والانعتاق يصب في مصلحة الاقباط الذين وضح دورهم السياسي وهويتهم بعد عام 2013 ، بعد ان كان لصوتهم صدى مسموع من قبل الحكومة المصرية في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي.

منهجية البحث

لبيان وضوح الدور القبطي ومشاركته السياسية كفاعل مهم في العملية السياسية المصرية اعتمد الباحث على منهج التحليل النظمي بكونه منهجا يقف عند دراسة وتحليل طبيعة الاوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية التي غلبت الحياة المصرية خاصة بعد ثورة يناير عام 2011، كما انا لانشتثني المنهج التاريخي الذي يسترسل في سرد الاحداث والوقائع التي واجهت الاقباط مذ بداية الدولة المصرية الحديثة

المبحث الاول دور الاقباط السياسي في مصر قبل عام 2011

تعد المشاركة السياسية للاقباط انعكاسا لطبيعة البناء الاجتماعي والثقافي السائد في المجتمع المصري لذلك كانت المواقف السياسية للاقباط جزء لايتجزء من الموقف المصري العام في القضايا الاسلامية والعربية لكونهم جزءا من النسيج المصري .

المطلب الاول: الاقباط والسلطة مابين 1919-1981.

كانت العلاقة بين الاقباط والدولة توصف حسب العلاقة بين النظام السياسي- وعلى الأغلب الحاكم- والبابا الذي يرأس الكنيسة ، اي ان هناك اتجاهان اولهماالعلاقة الشخصية بينهما وثانيهما الإتجاه الآيديولوجي للحاكم .

اولا: الدور السياسي للاقباط في المدة ماقبل ثورة يوليو 1952

مع ميلاد الدولة الصرية الحديثة والمجتمع المدني الذي ارسى اركانه محمد علي باشا (1802-1884)، اندمج الاقباط اندماجا تاما في الحياة السياسية ، وقد وصل ذلك الإندماج الى أقصاه فيما يسمى بالعصر الليبرالي الاول الذي بدأ في العام 1919 وانتهى بثورة 1952.

ولاشك ان مشاركة الاقباط في ثورة 1919 مثلت الدور الأهم في تاكيد مكانتهم وهويتهم في اطار حركة وطنية ترفع شعاري الاستقلال والدستور ، فقد استطاعت ثورة 1919 أن تتيح الفرصة للأقباط للمشاركة السياسية والوطنية وتبديد اي شكوك كانت تتردد حول شعورهم الحقيقي تجاه الحكم البريطاني وشجعت سياسة سعد زغلول التي ترفض التفرقة الدينية للاقباط على ان يصبحوا اكثر فعالية في الحركة الوطنية المصرية من خلال حزب الوفد الذي احتوى على عدد كبير منهم وكانت مشاركة الاقباط في ثورة 1919 من خلال التنديد بالاستعمار والمطالبة بالاستقلال ، اما حزبيا فقد ضم حزب الوفد المصري -الذي تزعم الثورة- عددا كبيرا من القياديين الاقباط مثل (ويصا واصف) رئيس مجلس النواب، و(مكرم عبيد)سكرتير عام الوفد[1]،

وارتبط التمثيل البرلماني بالصبغة العلمانية التي كان يجسدها حزب الوفد ومن خلال النظر الى نسبة تمثيل الاقباط في البرلمان والى الحزب الذي يحوز الاغلبية البرلمانية .

[1] سامية عياد عطا ، المشاركة السياسية للاقباط، منشورات المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة، 2010، ص10، ص84.

جدول (1)

معلومات عن عداد النواب في البرلمان المصري ونسبة عدد الأقطاب منه من العام 1924–1950

البرلمان	عدد النواب	الحزب الحائز على الاغلبية	عدد النواب الاقباط	النسبة المئوية
1924	214	الوفد	16	%8
1925	214	الوفد	15	%7,5
1926	214	الوفد	17	%8
1929	235	الوفد	23	%9,8
1931	150	حزب الشعب والاتحاد	4	%2,5
1936	232	حزب الوفد	20	8,5
1938	264	تحاف الدستوريين والسعديين	6	2,3
1942	264	الوفد	27	10,2
1945	264	السعديين والاحرار	12	4,5
1950	319	الوفد	10	%3

المصدر: طارق البشري، المسلمون والاقباط في اطار الجماعة الوطنية، دار الشروق، ط2، 2014، ص224.

وفي أواخر الاربعينات كان التنظيم السياسي للاقباط اكثر حضورا رغم انه اتخذ طابعا طائفيا ، اذ ظهر تنظيمان قبطيان [1]:

الأول : الحزب الديمقراطي المسيحي الذ كان امينه المحامي رمسيس جبراوي والذي تغير اسمه بعد ثورة يوليو عام 1952 الى الحزب الدمقراطي القومي ، وقد كان ضمن مطالبه أن تتبنى الحكومة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وان تكتب العربية بالحروف اللاتينية وان تحذف خانة الديانة من الأوراق الرسمية .

الثاني : جماعة الأمة القبطية التي تأسست في اكتوبر 1952 على يد المحامي ابراهيم فهمي هلال ، وقد دعا برنامج الأقباط الى التمسك بالكتاب المقدس والتحدث باللغة القبطية كما طالب الحكومة بإنشاء محطة

[1] ، ابو سيف يوسف ، الاقباط والقومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2011، ص265.

اذاعية خاصة بالاقباط وندد دستور 1923 لأنه ينص على ان دين الدولة هو الأسلام وعلى وجوب ان يكون الرئيس مسلما .

ثانيا: الدور السياسي للاقباط خلال ثورة يوليو 1952

رحبت قطاعات واسعة من الجماهير الشعبية بقيام النظام السياسي الجديد (الضباط الاحرار)، وكان موقف القبط من ابناء الطبقة الوسطى والفقيرة –اضافية بإستثناء كبار ملاكي الاراضي الزراعية وكبار الرأسماليين منهم–وكانت مصالح الطبقات القبطية الفقيرة ترتبط موضوعيا بتحقيق اهداف النضال الوطني والاجتماعي ضد التحالف الاستعماري والسراي والبرجوازية المصرية الكبيرة بمختلف اجنحتها، لكن ثمة عوامل كانت تدفع بقطاعات المثقفين والمتعلمين الاقباط الى معارضة النظام الجديد والانسحاب من العملية السياسية منها [1]:

1- غياب مشاركة الاقباط في مجلس قيادة الثورة (اعلى سلطة انذاك) فلم يكن هاك ضابط قبطي واحد، وقد تفسر هذه الظاهرة ان الجيش المصري قبل الثورة كان يخضع للنفوذ التقليدي للملك ولم يكن لحزب الوفد نفوذ مؤثر في هذه المؤسسة ، ناهيك عن اثر التفرقة بين المسلمين والاقباط في الرتب العليا ،وضمت لجنة تشكيل الدستور في 1953 (6) اقباط من مجموع (50) عضوا ، غير ان المجلس التشريعي او مجلس الامة لم يتم انتخاب مرشحين من الاقباط الى هذا المجلس لصعوبة انتخابهم من خلال التظيم السياسي ،فأن الدائرة القبطية كانت خالية سياسيا ليس لها نائب معتمد او مرشح مقبول ، وبعد الغاء الاحزاب السياسية في كانون الثاني /يناير عام 1953 بات من الصعب على اي قبطي ان يرشح نفسه للانتخابات العامة ان ينجح في الوصول الى المجلس النيابي ولذلك لم ينجح في انتخابات مجلس الامة في عام 1957سوى قبطي واحد عن دائرة شبرا ولمعالجة ذلك ابتكر النظام السياسي انذاك مبدأ دستوريا جديدا هو التعيين وأدخل مادة جديدة على الدستور المؤقت عام 1956 تسمح بتعيين عشرة اعضاء في مجلس الامة ، ثم ابتدعت بعد ذلك فكرة تعيين الاقباط كبديل لعدم فوزهم في الانتخابات [2].

2- وجد الاقباط في احزاب المعارضة مخرجات وقنوات سياسية مفتوحة بالنسبة لهم لكي يمثلوا انفسهم سياسيا بعد الغاء حزب الوفد الذي ضم عدد كبير منهم ولم يكن للاقباط نصيب في عضوية أي من التنظيمات سوى عدد قليل جدا ، وكانت المشاركة السياسية للاقباط من خلال التيارات الفكرية التي ظهرت

[1] ابو سيف يوسف، مصدر سبق ذكره، ص152.

[2] طارق البشري ، المسلمون والاقباط في اطار الجماعة الوطنية ، مصدر سبق ذكره، ص675.

خلال تلك الفترة ، اهمها التيار اليساري ، الذي يرجع توجه الاقباط اليه كون ان التعاليم الشيوعية ومبادئ الحزب اقرب الى فكرة الدولة العلمانية التي قام عليها حزب الوفد[1] .

3- ادى اللجوء الى تخصيص بعض الدوائر لمرشحين اقباط الى ظهور الطائفية على السطح، اما على مستوى السلطة التنفيذية فقد انحصر اختيار الوزراء الاقباط في دائرة التكنوقراطيين الذين لم تكن فيهم قيادات سياسية متمرسة ولم يكن لهم تأثير عميق على المجتمع المصري.

4-مشاركة بعض الضباط الذين ينتمون الى جماعة الاخوان المسلمين في السلطة واستثناء تنظيمهم من قاون الاحزاب كان قد ترك انطباعا في الاوساط القبطية بأن النظام الجديد يتحالف مع الاخوان او يحكم بأسمهم .

5-بعض قطاعات الفئات الوسطى القبطية كانت لها علاقة مصالح بالطبقة البرجوازية او المشروعات الأجنبية وعندما نفذت اجراءات التاميم لم يكن ملحوظا انه وجه من وجوه التفرقة بين الاقباط والمسلمين لان قانون الاصلاح الزراعي استهدف الاستيلاء على اراضي كبار الملاكين الاقباط وعلاقة هؤلاء مع الشركات الانكليزية والفرسية التي كاتت تعمل في قناة السويس فضلا عن المصارف والبنوك واغلبها اممت بعد عام 1956 والتبي ادت الى هجرة دائمة للاقباط ناهيك عن هجرة الاسر الثرية التي تضررت من التأميم .

نجح عبدالناصر في تلافي الثغرات والسلبيات واستمالة الأقباط من خلال اجراءات اصلاحية رسخت مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين اطياف الشعب المصري على اختلاف مشاربهم وعقائدهم واتجاهاتهم رافقتها برامج التحول الاشتراكي في مجانية التعليم إذ وصلت نسبة الطلاب الاقباط في كلية الهندسة في جامعة عين شمس الى 75% من مجموع الطلاب ، فضلا عن الحاق جميع الخريجين بالوظائف والاعمال ، اما في المجال الثقافي فقد برز العديد من المفكرين والمثقفين الاقباط وكانت اعمالهم المنشورة في دور النشر الحكومية لها اثر كبير في الثقافة المصرية [2].

ويبدو ان الاقباط قد تعاطوا مع هذه الاجراءات بكثير من الرضا ومن هنا يمكن تسمية حقبة الرئيس جمال عبد الناصر بمرحلة الشراكة والصداقة حيث عقد عبدالناصر شراكة مع البابا كيرلس السادس ضمن من خلالها ولاء الكنيسة ودعمها للنظام السياسي الجديد بينما تولى عبدالناصر تامين وحماية امن المسيحيين ومكانة البابا وكان من نتائج الاتفاق عملية تشييد الكنائس التي كانت مجمدة في السابق حيث سمح عبد

[1] ، عبداللطيف المناوي، الاقباط الكنيسة ام الوطن، منشورات دار اطلس، القاهرة، 2005، ص44.

[2] ، سميرة بحر، الاقباط في الحياة السياسية المصرية، القاهرة، مكتبة الانجلو- المصرية ، 1979ن ص161-162.

الناصر ببناء العشرات من الكنائس ، ويمكن القول ان الاقباط كانوا في حقبة عبدالناصر جزءا من المشروع القومي الوطني الجامع الذي يتمثل بالتنمية والتحرر والذي جعلهم ينعتقون من سور الكنيسة وجدرانها الى فضاء الوطن [1] .

لكن هزيمة يونيو/حزيران 67 وما أحدثته من زلزال في وجدان المصريين كانت بداية النهاية لهذه الصيغة؛ فقد شهدت الفترة التي أعقبت الهزيمة سقوط الكثير من الأحلام والأوهام، وعودة لافتة للدين طلبًا للدعم الروحي والنفسي. ولم تكن هذه العودة قاصرة على المسلمين فحسب بل شملت المسيحيين أيضًا؛ فلجأ المسلمون للمساجد بحثًا عن إجابة أو تفسير لما جرى، واحتمى المسيحيون بكنيستهم. ومع تنامي النزعة الدينية في المجتمع كان لابد في المقابل من أن تصاحبها نزعة طائفية لتبدأ مرحلة جديدة في علاقة الكنيسة والنظام السياسي[2].

ثالثا : الاقباط في عهد الرئيس محمد انور السادات

في اعقاب حرب حزيران يونيو عام 1967 وتصدع المشروع القومي الناصري ازداد حضور النزعة الدينية بشكل ملحوظ في الفضائيين السياسي والاجتماعي في مصر عقب قيام السادات بإفساح المجال امام التيار الإسلامي من اجل تضييق الخناق على الناصريين واليساريين ، كان هذا بالتزامن مع وصول الأنبأ شنودة الثالث الى الكرسي البابوي في الكنيسة الأرثوذكسية حيث شهدت الحقبة التالية لولايته زيادة مساحة الدور الذي تلعبه الكنيسة في الحياة السياسية بعد لجوء الاقباط الى داخل اسوارها بحثا عن كيان يجمعهم ويمثلهم .

لذلك عاش الاقباط في عهد السادات حالة من الاغتراب والضياع ، خاصة بعد التصريحات المنسوبة للسادات منها (انه رئيس دولة لدولة مسلمة وهو ليس رئيسا لكل المصريين) بل هناك تصريحات بالغة التطرف منها قوله في احد اللقاءات (انه سيحول اقباط مصر الى الاسلام في عشر سنوات ، او يتحولون الى ماسحي احذية وشحاين) ، فضلا عن طرح مسائل فقهية تتعلق بالوضع القانوني للاقباط ضمن المجتمع والدولة المصرية والعودة الى مفهوم اهل الذمة بعد غياب طويل له، كما ان رات التيارات الدينية رات ان الاضرار بالاقباط وسيلة لابراز ضعف النظام السياسي بما يؤثر مستقبلا في حقوق الاقباط ويصوغ

[1] عوض شحاتة، ارباك سياسي ، اقباط مصر بين مظلة المواطنة ومظلة السلطة ، دراسة منشورة من قبل مركز الجزيرة للدراسات، 16ابريل/نيسان، 2014.

[2] المصدر نفسه .

تشريعات ومؤسسات الدولة على وفق هذا الوضع ، اذ نصت المادة الثاية من دستور عام 1971على ان الشريعة الاسلامية المصدر الاساس للتشريع [1].

ويبدو ان السادات قد تحول عن التوجهات العلمانية التي سادت في العقدين السابقين وتوجه نحو استخدام القوة الدينية لمساندة وتدعيم شرعيته في المعترك السياسي وعلى الرغم من تقديم السادات لنظام سياسي قائم على التعددية الحزبية وتنفيذه لإجراءات جزئية لتحرير الاقتصاد الا انه لم يكن للاقباط سواء في التمثيل البرلماني او السلطة التشريعية الا مشاركة ضعيفة جدا حسب الجدول التالي [2].

جدول(2)نسبة تمثيل الاقباط في البرلمان (1971–1981)

البرلمان	عدد النواب	عدد النواب الاقباط		اجمالي عدد النواب الاقباط
		انتخاب	تعيين	
1971	360	3	9	12
1976	360	–	8	8
1979	360	4	10	14

المصدر: الامة في عام، تقريرسنوي عن الشؤون السياسية والاقتصادية والاسلامية، القاهرة، مركز الدراسات الحضارية 1994/1993، ص329.

وكانت لجنة مشكلة من رجال الازهر قد اعدت اكثر من مشروع قانون استمد من الشريعة الاسلامية منها (مشرع حد الشرب ومشروع قانون حد الردة) لذا فأن الدارس لنصوص هذه القوانين سوف يلاحظ ادلة الاثبات هي (اقرار الجاني وشهادة مسلمين بالغين عاقلين)وهذا يعي ان غير المسلم لايكون مؤهلا للشهادة حسب القانون ، ومن ابرز الاحداث التي عززت موقف الاقباط مواجهة البابا شنودة والرئيس انور السادات

[1] ، علي ليلة،وآخرون دور الاقباط في بناء المجتمع المصري، من (الاقباط في مصر بعد الثورة)،مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2012، ص33-34.ينظر كذلك نبيل عبدالملك ن مصر بعد ثورة 25يناير، الحوار المتمدن، العدد(3391) في 2011/9/6.

[2] ،اندريه زكي اسطفانوس، القوى المسيحية في مصر وموقفها من الثورة، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي ، 2012، ص105.

في عام 1980 ان الاخير وعد الاسرائليين بالتطبيع الكامل على وفق معاهدة كامب ديفيد وكان يتوقع من البابا شنودة تشجيعه للمسيحيين ومضاعفة اعداد الحجاج الذين يتوجهون الى القدس الا انه فوجئ بحظر الاقباط زيارة القدس عندها برر البابا شنودة موقفه بالقول (ان المشاكل التي تفصل مصر الان عن بقية العالم سوف تحل ذات يوم وانا لا اريد ان يكون اقباط مصر خونة للامة المصرية حينما تعود المياه الى مجاريها) [1] .

ووصل التوتر مابين النظام السياسي والاقباط عندما اصدر الرئيس انور السادات قرار عزل البابا شنودة الثالث في عام 1981 والتحفظ عليه بوادي النطرون في دير الانبأ بيشوي وتشكيل لجنة للقيام بالمهام البابوية [2].

وكانت المدة مابين 1972–1981 احداث عنف طائفي و مصادمات بين المسلمين والأقباط كان ابرزها حادث الخانكة 1972 والزاوية الحمراء عام 1981، وهي المدة التي عززت رغبة لدى القيادة الكنسية الجديدة في ان تلعب دور زعامة سياسية وطائفية معا بالأضافة الى ظهور ماسمي اقباط المهجر الذين لعبوا دورا صب في خدمة توجهات الكنيسة ، ومنذ ذلك الحين تزايدت مساحة الدور السياسي للإكليروس الكنسي في الحياة السياسية حتى صارت الكنيسة هي الجهة الوحيدة المحتكرة لتمثيل الاقباط دينيا وسياسيا واجتماعيا وللتحدث باسمهم والتعبير عن مشاكلهم والمطالبة بحقوقهم [3].ان نزعته لتسييس الدين واستغلال القوى الدينية ضد معارضيه دفع بمصر في اتجاه جديد اسهم في النهاية في اغتياله على يد بعض القوى المتشددة.

المطلب الثاني الأقباط في عهد الرئيس حسني مبارك

تميزت حقبة حكم مبارك بالشراسة والرخاوة وقمع التمثيل والمشاركة السياسية مما خلق مجتمعا سياسيا راكدا وحول المواجهات والصراعات والصدامات الى مجالات اخرى اجتماعية وثقافية ، وعمد النظام الى اختزال الاقباط في شخصية البابا شنودة اذ اصبح البابا هو الوسيط مابين الدولة والاقباط والممثل الوحيد لهم، اذ تنازل النظام عن جزء من سلطة الدولة على مواطنيها الاقباط لصالح الكنيسة في مقابل منح ولائها للنظام

1 سمير عبدة، مسيحيو المشرق العربي من الشروق الى الغروب ، منتدى المعارف، بيروت، 2012، ص140-141.
2 ممدوح المميز، الاقباط والسياسة قصة الكاهن والرئيسن المعهد المصري للدراسات، 8 حزيران، 2020، ص7.
3 احمد طه محمد، الكنيسة والاقباط بين السياسي والروحي، المعهد المصري للدراسات ، 5/ شباط، 2015 .

السياسي وخياراته، وهو ماظهر في العديد من المواقف اهمها دعم الكنيسة مشروع التوريث لجمال مبارك حتى ان البابا قال ان جمال مبارك هو الاصلح لتولي الحكم بعد وفاة والده[1].

استخدم مبارك الإسلاميين لتخويف الاقباط من جهة ومحاربة النظام السياسي للاسلاميين من جهة اخرى لكسب دعم الكيسة التي تعد الاسلاميين الخطر الاكبر على مستقبل الاقباط فضلا عن سياسة استبعاد الاقباط عن الترشيح في الحزب الوطني فلم يكن في حزبه اي مرشح قبطي ولم تؤدي هذه السياسة بعزلة الاقباط فقط بل ابتعادهم عن العمل السياسي واللجوء الى الكنيسة لحمايتهم اذ مارس الاقباط النشاط العام من خلال الكنيسة والاكتفاء بها بدلا من مشاركتهم الفعالة في الاحزاب السياسية والحركات الوطنية وساهم ذلك في مزيد من الاحتقان الطائفي المتبادل بين في المجتمع بين المسلمين والمسيحيين وظلت العلاقة بين الكنيسة والاقباط والنظام السياسي مستقرة طوال مرحلة الثمانينيات والتسعينات اذ كانت النظرة واحدة الى العدو المشترك هي الجماعات الاسلامية وهو مايبرر مساندة الكنيسة الى نظام مبارك ولجوء الاقباط الى الكنيسة لتوفير الحماية لهم من الاسلاميين[2].

انخفض تمثيل الاقباط في عضوية مجلس الشعب في عصر مبارك بصورة واضحة ففي سنة 1984 بلغ عدد الاعضاء الاقباط (9)اعضاء بنسبة 1.9%من عدد اعضاء البرلمان (4منتخبون+5معينون)، وفي سنة 1987 بلغ عدد الاعضاء الاقباط في البرلمان بنسبة 2,2%(6منتخبون+4معينون) وفي عام 1990بلغ عدد الاعضاء الاقباط (7)اعضاء بنسبة 1,3% (1منتخب+6اعضاء معينون) وفي عام 1995 بلغ عدد الاعضاء (6) اعضاء بنسبة 3,1%(جميعهم معينون)، وفي عام 2000 بلغ عدد الاعضاء (7)اعضاء بنسبة 1,5% (3منخبون+4معينون)، وفي عام 2005بلغ عدد الاعضاء (6اعضاء) بسبة 1,3% (1منتخب+ 5معينون) وكانت مشاركة الاقباط السياسية ضئيلة جدا في الحزب الوطني بأعتباره التنظيم الحاكم –الذي يراسه الرئيس مبارك– اذ تم استبعادهم من القوائم الانتخابية للحزب بحجة عدم قدرتهم على الفوز كما استبعد طرح مشكلاتهم الاجتماعية وهمومهم الحياتية في برامج الاحزاب السياسية الاخرى [3].

---

[1] مي نجيب عبدالمنعم مسعد، وآخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي للاقباط في مصر الثورة، من كتاب (جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والامة)، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2014، ص225.

[2] رقية كريم جارالله، الأقليات المجتمعية ودورها السياسي في الدول العربية ، دراسة حالة الاقباط في مصر والامازيغ في الجزائر والدروز في لبنان، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، 2020، ص189.

[3] سمير مرقص، العلاقات الاسلامية المسيحية في مصر ، مسارها التاريخي وسناريوهات المستقبل، ندوة اعن (قضايا الحوار المسيحي الاسلامي)قامها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2010، ص10.

كما ان النظام افتعل الفتنة الطائفية للتغطية على بعض الاداء المنحرف له ، فالاقباط واجهوا جرائم بشعة مثل جريمة نجع حمادي وحادثة قرية منقطين بمركز سمالوط بالمنيا الذي ادى الى تحطيم ممتلكات بعض المسيحيين لشروعهم بناء كنيسة من دون ترخيص ، وحادثة تفجير كنيسة القديسين للتغطية على عملية تزوير الانتخابات اذ قام احد المحامين بتقديم بلاغ ضد وزير الداخلية المصري حبيب العادلي بأن الاجهزة الامنية هي المسؤولة عن ذلك وخرج عدد من الاقباط للتظاهر في احياء القاهرة لاول مرة بعد ان كانت تظاهراتهم تحت اسوار لكاتدرائية في العباسية ليعبروا عن غضبهم تجاه النظام السياسي والمجتمع[1]

المبحث الثاني : ثورة يناير وحكم الأخوان المسلمين

كان خروج الاقباط خارج اسوار الكنيسة وانضمام الاقباط الى حركات الاحتجاج السياسي الرافضة لتوريث الحكم الى نجل الرئيس السابق حسني مبارك وعلى راسها حركة (كفاية) وتكوين تحالفات مدنية بين الحركات الاحتجاجية القبطية وحركات الاحتجاج السياسي العام في مصر ، ومن اهم مقدمات الحضور القبطي في ميدان التحرير في تظاهرات 25يناير 2011 وعدم الانصياع لتعليمات الكنيسة التي نصحت الاقباط في الايام الاولى بعدم المشاركة فيها .

المطلب الاول الاقباط والمرحلة الانتقالي

ان اهم مايميز هذه المرحلة هو –تطبيق الديمقراطية والعمل على انتهاج التداول السلمي للسلطة حسب الانتخابات –على الرغم من المساوئ التي اعترتها –لكنها كانت تمثل الخطوات الحقيقية للسبل الديمقراطية ، رغم ان هذه المرحلة عانت من تصاعد حدة الانتهاكات ضد الكنائس والاقباط وحاول المجلس العسكري احتواء التوتر فيها .

أولا: الاقباط وحكم المجلس العسكري

رحل نظام مبارك دون انهيار الدولة وهي ليست في اطار التكوين اذ بقيت الدولة قائمة من جيش وقضاء وجهاز اداري لكنها اصبحت هدفا للتنافس بين موازين القوى المصرية التي سعت الى نقل تصوراتها اليها كطريق لبناء الامة وهويتها ، فالدولة هنا طريق لبناء الامة ، وحاول الاقباط –بعد الابتعاد عن الاسوار

[1] ، عوض شحاته، مصدر سبق ذكره، مصدر سبق ذكره2014، ص7.ينظر كذلك رقية كريم جارالله، مصدر سبق ذكره، ص 188.

الكنائسية – ترسيخ هويتهم ضمن هوية الدولة لذلك لم يكن غريبا عودة الأقباط بفاعلية الى المشهد السياسي مع ثورة 25يناير 2011، فقد حملت الثورة في بدايتها املا للمصريين كافة (مسلمين ومسيحيين) لتحقيق العدالة والحرية والكرامة الإنسانية ، وللأقباط خصوصا في تحقيق المواطنة المتساوية بكافة ابعادها السياسية والاجتماعية والمدنية والثقافية ، الإ ان هواجس ومخاوف الأقباط بعد عام ونصف من ثورة يناير قد فيما بعد[1].

تولى المجلس العسكري للقوات المسلحة مسؤولية ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية وعلى الرغم من سعي المجلس للحفاظ على العلاقة نفسها التي ربطت الكنيسة الا ان ثورة 25يناير اربكت –خلال شهورها الاولى – الاتفاق بين الكنيسة والدولة المصرية ، اذ ادى انفتاح المجال السياسي الى ظهور فاعلين مسيحيين جدد داخل المجال العام لينافسوا الكنيسة في تمثيل مصالح المسيحيين لدى الدولة[2].وكان لدور القوات المسلحة في الثورة الشعبية دورا مشهودا بعد استمر زخمها الشعبي في رسم خطوات المرحلة الانتقالية ووضع دستور جديد للبلاد واجراء انتخابات رئاسية نزيهة وعلى الرغم من سعي المجلس للحفاظ على العلاقة نفسها التي ربطت الكنيسة بالدولة الا ان تلك المرحلة شهدت بعد تولي المشير حسين طنطاوي سلسلة من الاحداث اربكت الواقع السياسي والاجتماعي واعطت تفسيرا لارتداد الكثير من الاقباط الى داخل كنائسهم [3]:

ومن الاحداث التي شهدتها تلك المرحلة [4] :

اولا : تصاعد الاعتداءات على الكنائس والممتلكات المسيحية بعد رحيل مبارك مباشرة .ففي شهر مارس/اذارمن عام 2011 وقعت ثلاث حوادث ، الاولى كانت هدم كنيسة (صول)في مدينة اطفيح بالجيزة ، واعقبها بأيام اعمال قتل وتخريب لعدد من بيوتات وممتلكات المسيحيين في منطقة المقطم بالقاهرة ثم حادثة قطع اذن مواطن مسيحي في محافظة قنا ، وفي شهر مايو/ايار 2011 احرقت كنيسة (مارمينا) في حي

[1]، حسن عبيد وآخرون،دور الحركات الاسلامية في عملية الاندماج الاجتماعي في مصر(2010-2012)من (جدلية الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والامة في الوطن العربي)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2014، ص776.وينظر كذلك: امجد محمد علي، اشكالية الاندماج الوطني في مصر، الاقباط منذ العام2011 انموذجا، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2022، ص236.

[2] ، جورج فهمي، من يتحدث بأسم الأقباط، أزمة التمثيل السياسي للمسيحيين، سلسلة من الاوراق البحثية عن مسيحيو الشرق الأوسط ، معهد الأصفري، الجامعة الأمريكية، بيروت ، 2020، ص17.

[3] ، طارق البشري، ثورة يناير والصراع حول السلطة، مصدر سبق ذكره، ص200.

[4] ، امجد محمد علي، مصدر سبق ذكره، ص280، كذلك ينظر، نجلاء مرعي، المسالة القبطية بعد ثورة 25يناير في اطار الجماعة الوطنية، مؤمنون بلا حدود، للدراسات والابحاث، 2017، ص275.

امبابة الشعبي بالجيزة ، وسقط خلال الاشتباكات التي صاحبت الحادث عدد من القتلى والجرحى من المسلمين والمسيحيين ثم هدم كنيسة المارياب في اسوان بحنوب مصر .

ثانيا: لجوء قيادة المجلس العسكري الى المعالجات القديمة ذاتها، لنظام مبارك في مواجهة الازمات التي اعقبت الاعتداءات على بعض الكنائس ، فسعت الى تسويات عرفية مثلما حدث في ازمة كنيسة (صول).

ثالثا: حادثة ماسبيرو التي وقعت في شهر اكتوبر/تشرين الاول من العام 2011، وكانت الأخطر في احداث العنف ضد الاقباط لأنها شكلت انعطافة كبيرة في علاقة الاقباط بالوطن ، كما انها شكلت مواجهة مباشرة وغير مسبوقة بين الاقباط والجيش خلال الإعتصام الذي نظمه مسيحيون امام مبنى الإذاعة والتلفزيون للمطالبة بالتحقيق في ملابسات هدم كنيسة في قرية المريناب.

رابعا: تصاعد النزعة الطائفية ، فقد تحول اول استحقاق سياسي بعد تنحي مبارك والذي تمثل في الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مارس /اذار من العام 2011 ، الى حالة من الفرز والإصطفاف الطائفي وتقسيم المجتمع عند بعض القيادات السلفية بين مسلمين مؤيدين ومسيحيين معارضين.

خامسا: التقاء المصالح مابين النظام تحت حكم المجلس العسكري والكنيسة ، اسهم بأحتواء ذلك الخروج الكبير للاقباط للمشهد السياسي .

سادسا: اخفاق التيارات الاسلامية وعلى راسها (الاخوان المسلمين) خلال تلك المدة في تبديد مخاوف المسيحيين من تداعيات صعود الإسلاميين على اوضاعهم .

ثانيا: الاقباط في ظل الانتخابات التشريعية

أول انتخابات لمجلس الشعب المصري بعد ثورة 25 يناير التي أطاحت بنظام الرئيس محمد حسني مبارك .أقيمت الانتخابات على ثلاثة مراحل بدأت يوم 28نوفمبر 2011 وحتى 11يناير .2012 اكتسبت هذه اكتسبت هذه الانتخابات أهميتها لكون مجلسي الشعب والشورى المنتخبين هما المنوط بهما اختيار الجمعية التأسيسية المصرية 2012 من 100 عضو لكتابة دستور جديد لمصرالانتخابات أهميتها لكون مجلسي الشعب والشورى المنتخبين هما المنوط بهما اختيار الجمعية التأسيسية المصرية 2012 من 100 عضو لكتابة دستور جديد لمصر[1]

[1] ، التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر، 2011-2021، القاهرة، 2012، ص1.

وبعد الحوادث التي تعرض لها الاقباط كثرت دعوات بعض النشطاء الاقباط الى مقاطعة هذه الانتخابات احتجاجا على تنامي خطاب ديني متشدد ضدهم واعتقادا منهم انه لاجديد في مصر الثورة الى تنامي القوى والتيارات الدينية المتشددة ومن ثم لم تصب الانتخابات في نظرهم سوى في مصلحة دعاة الدولة الدينية مما اثار هواجس قبطية ازاء العملية الانتخابية برمتها ، وفي المقابل برز توجه قبطي مؤسسي نحو تفعيل المشاركة وحشدت الكنيسة الأقباط للتصويت في مراحل الانتخابات ما اسفر عن مشاركة قبطية وصلت الى 70% في بعض المحافظات وفقا لمصادر كنسية ، لكن في تلبية لاشعورية خضع الاقباط لترشيحات الكنيسة ورجحوا بذلك كفة عودة الكنيسة ممثلا سياسيا لهم بدلا من الانفصال السياسي الذي رأوه انه سبب ضعف شوكتهم في مواجهة كل الاسلاميين والنظام ، وارتفعت مشاركة الناخبين والمرشحين [1]

وفي ظل مسار الانتخابات التشريعية يمكن الأشارة الى مايأتي[2]:

1-عودة دور الكنيسة في التأثير في الأمور السياسية بترشيح أو بتزكية اسماء مرشحين بعينهم مع خضوع أبناء الكنيسة لهذه الترشيحات خصوصا مع مجيء الانتخابات بعد اقل من شهرين من حوادث ماسبيرو وتدين الانتخابات من جانب النتيارات الاسلامية .

2-مشاركة الأقباط الفاعلة في الأنتخابات البرلمانية بعد عزوف استمر اكثر من (60)عام على مستوى كل من الناخبين والمرشحين الأقباط.

3-احتلت جبهة الكتلة المصرية وعلى رأسها احزاب التجمع والمصريون والاحرار والمصري الديمقراطي الاجتماعي المركز الثالث في المرحلة الاولى لانتخابات برلمان 2011 بعد حزبي الحرية والعدالة التابع لجماعة الاخوان المسلمين والدور السلفي ، ويعزو خبراء وسياسيون هذه المفاجأة لتصويت الاقباط المكثف للكتلة وعلى راسهم حزب الاحرار المصريون الذي رشح رجل الاعمال المسيحي نجيب ساويرس [3].

3-على الرغم من اتساع قاعدة الأقباط التصويتية خلال الانتخابات البرلمانية الا انه لم ينجح من المرشحين الأقباط ستة مرشحين كانوا جميعا على رأس قوائم بنسبة 1%من اجمالي النواب المنتخبين ، اضافة الى (5)نواب عينهم المجلس العسكري، ليكون مجموع النواب الاقباط في البرلمان (11)نائب، وبرزت حالة من استفتاء وانحياز الاغلبية البرلمانية على الاقليات السياسية تحت قبة البرلمان منذ الجلسة الافتتاحية للبرلمان ، ان في انتخاب رئيس المجلس او عند اختيار رؤوساء اللجان في البرلمان ، مما كرس

[1] ، مي مجيب عبدالمنعم مسعد، مصدر سبق ذكره، ص246.

[2] ، المصدر نفسه.ص246.

[3] ،طلعت المغربي، اصوات الاقباط حققت مفاجأة الحصان الاسود في الانتخابات المصرية، من موقع العربية الالكتروني: https://www.alarabiya.net/articles في 1/ديسمبر/كانون الاول/2011.

الاستقطاب السياسي الذي تزامن مع ظهور تشدد ديني في البرلمان في ظل اغلبية للتيار الإسلامي الأخواني ثم السلفي .

4-بروز حالة الإستقطاب السياسي داخل قبة البرلمان .

وقد وفي 14 يونيو 2012 ،قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية بعض مواد قانون انتخابات مجلس الشعب وقضت بحله. الأأن اللجنة القضائية العليا للإنتخابات قامت بإدخال بعض التحسينات التقنية على العملية االنتخابية.لذلك كان قرار المجلس العسكري اللاحق بتعديل اعلان الدستور [1].

ثالثا: الاقباط و الانتخابات الرئاسيةعام 2012

سارع الأقباط للمشاركة في الانتخبابات الرئاسية بشكل كبير إذ تجاوز عددهم ثلاثة ملايين قبطي، وكان عدد كبير منهم يدعمون المرشح احمد شفيق من اجل اقصاء مرشح الاخوان المسلمين محمد مرسي، فيما رشح اخرون حمدين صباحي وعمرو موسى، بينما قام البعض الاخر بإبطال اصواتهم لعدم قناعتهم بأي من المرشحين، لكن مشاركتهم لم تغير من النتائج المتوقعة في ظل الاستقطاب الحزبي والطائفي عالي النبرة ، ليشكل انتخاب المرشح الاخواني نكسة للاقباط الذين لم يريدوا ان يكون الرئيس اسلاميا خوفا على مستقبلهم في دولة يحكمها الاسلاميين،[2].

جدول 3 جولة اعادة الانتخاب

المرشح	الحزب	جدول الاعادة	
		الاصوات	نسبة %
محمد مرسي	حزب الحرية والعدالة	13,230,130	51,73
احمد شفيق	مستقل	12,347,380	48,27
اصوات صحيحة		25,577,511	96,8

المصدر : BBCاللجنة العليا للانتخابات نعلن فوز محمد مرسي برئاسة مصر، من الموقع الالكتروني:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/06/120624_egypt_election_resultفي

24يونيو/حزيران/2012

1 التقرير النهائي لمركز كارتر لمتابعة الانتخابات ، مصدر سبق ذكره، ص2

2 ثامر جمعة زايد، تطور مواقف الأقلية القبطية تجاه التحولات السياسية في مصر، (2011-2015) رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، غزة، 2017، ص204.

المطلب الثاني : الاقباط في حكم الاخوان المسلمين

تباينت ردود افعال الاقباط بعد فوز مرشح الاخوان المسلمين محمد مرسي ، فمنهم من رأى في ذلك نهاية الدولة المدنية ، ومنهم من رآه انتصارا لأهداف الثورة لكن اجمعت الآراء على ضرورة احترام نتيجة الأنتخابات والتعامل مع مرسي رئيسا للدولة ، له الاحترام كله وان الحكم بممارساته كرئيس للجمهورية سابق لآوانه، من جانب اخر اكد مرسي –خلال استقباله للأنبأ باخوميوس القائم بأعمال البابا– ان للمصريين جميعا اسهم متساوية في هذا الوطن وانه لايقبل بأن يمن احد على اي مسيحي مصري ، مشيرا الى ان هناك حطا مفتوحا في الليل والنهار بينه وبين المسيحيين في مصر وانه يعز عليه ان يكلمه احد او يوصيه على اقباط مصر [1].

لكن الاقباط لم يركزوا على تصريحات مرسي ووعوده وانما على افعاله، واول احباط لهم هو خلو الحقيبة الوزارية التي ترأسها هشام قنديل التي كانت تخلو من اي وزير قبطي بأستثناء نادية زخاري وزيرة للبحث العلمي من بين 26وزيرا في الحكومة ، كما ان حكومة الاخوان فشلت في التعاطي مع مخاوف الاقباط حول الحرية الدينية وتهميشهم في مؤسسات الدولة ، فصحيح ان مرسي عين سمير مرقص وهو شخصية مسيحية بارزة مساعدا له كبادرة في التعامل الديمقراطي الا ان مرقص استقال بعد بضعة اشهر عندما اكتشف انه لم يتم اشراكه في عملية اتخاذ القرارات واحتجاجا على ممارسات الاخوان المسلمين للأنفراد بالسلطة[2].

بلغ الصدام بين الكنيسة ونظام الرئيس مرسي ذروته بقرار من ممثلي الكنائس المصرية بالانسحاب من الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور اعتراضا على المادة 219من دستور العام 2012 ، فجرى تمرير مشروع الدستور في غياب ممثلي الكنيسة وكان ذلك اشارة قوية الى عمق الازمة بين الدولة والكنيسة ومع تصاعد حالة الاستقطاب السياسي بين جماعة الاخوان المسلمين وخصومهم السياسيين لاسيما بعد الاعلان الدستوري المكمل الذي اعله الرئيس مرسي في 21نوفمبر 2012 وجد الاقباط ومعهم الكنيسة انفسهم في

---

[1] ، مي نجيب عبدالمنعم مسعد، مصدر سبق ذكره، 253.

[2] ، الاقباط ينتقدون التشكيل الوزاري بمصر، من موقع قناة الجزيرة الالكتروني: https://www.aljazeera.net/news/2012/8/4/كذلك ينظر: جورج فهمي، من يتحدث بأسم الاقباط، ازمة التمثيل السياسي للمسيحيين في مصر ، مصدر سبق ذكره، ص24.

مرمى الاتهامات فقد اتهمت الكنيسة بالمشاركة بالمؤامرة الرامية الى افشال الرئيس المنتخب وبالوقوف وراء تمويل ودعم ماسمي بتنظيم (البلاك بوك)[1].

وكان الصدام على اشده بين نظام الاخوان والكنيسة بعد ان قرر ممثلوا الكنائس المصرية الانسحاب من جمعية صياغة الدستور التأسيسية بعد اعتراضهم على المادة (219) من دستور 2012 المتعلقة بتفسير الشريعة الاسلامية ، ولم تعير القوى الاسلامية شأنا لإنسحاب الاقباط، بل مرروا مشروع الدستور في غيابهم ، مما يعطي صورة ادق لعمق الازمة بين نظام الاخوان المسلمين والكنيسة [2]

فضلا عن ذلك فقد تبنت بعض القوى الاسلامية يتصدرهم بعض قيادات الاخوان خطابا طائفيا لحشد الدعم لسياستها في اوساط بعض المسلمين المحافظين دينيا بعد الشد السياسي الذي عكسه الاعلان الدستوري•

الذي اصدره الرئيس محمد مرسي في 2012/11/22 واثار جدلا كبيرا ولغطا قويا في الشارع المصري بين مؤيد ومعارض له، وقد اتهم الاخوان الكنيسة بتعبئة الراهبات للتصويت ضد مشروع الدستور ، وقد اعتمدت الاستراتيجية ذاتها لتشويه المظاهرات التي شهدها محيط مصر الاتحادية في ديسمبر /كانن الثاني2012، ان غالبية المتظاهرين هم من المسيحيين ، وتكرر الامر ذاته مع الدعوة الى احتجاجات ضد مرسي في 30يونيو/حزيران 2013 حين طالبت اصوات اسلامية مقربة من جماعة الاخوان المسلمين الكنيسة بألا تعرض حياة المسيحيين الى الخطر ملمحة الى ان المسيحيين يشكلون غالبية المتظاهرين في ذلك اليوم بهدف ثني المسلمين عن الانضمام اليهم [3] .

ان الاخوان المسلمين –بغض النظر عن ازمتهم مع الاقباط–اصطدموا مبكرا بمؤسسات الدولة مثل القضاء والاعلام دون ان يكونوا قادرين على توجيه دفة الصراع لصالحهم ناهيك عن محاولتهم اخونة الدولة والسيطرة عليها وتكليف (اهل الثقة) لتقلد المناصب بدلا عن اهل الكفاءة مما اعطى انطباع بأن اسقاط حسني مبارك وزمرته الحاكمة بزمرة اخرى بنفس النهج والسلوك ولكن بطابع ديني، هذا الأمر زاد من وتيرة

[1] نجلاء مرعي، المسألة القبطية بعد ثورة 25يناير في اطار الجماعة الوطنية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والنشر، 2017، ص13.

[2] عوض شحاته ، مصدر سبق ذكره، ص11.

• تضمنت بنود الاعلان الدستوري من مواد عديدة اهمها::

1- اعادة التحقيقات في جرائم قتل المتظاهرين

2- تعيين نائب عام جديد

3- تمديد عمل الجمعية التاسيسية الخاصة باعداد الدستور الجديد للبلاد

4- تحصين الاعلانات الدستورية والقوانين والقرارات الصادرة من رئيس الجمهورية من الطعن عليها امام اية جهة قضائية .

[3] جورج فهمي، مصدر سبق ذكره، ص25.

الغضب الشعبي ضدهم وقام عدد من الناشطين بتأسيس حركة (تمرد)بهدف سحب الثقة واجراء انتخابات رئاسية مبكرة ن لتخرج الجماهير بتاريخ 30يونيو/حزيران عام 2013 بتظاهرات حاشدة عمت جميع المدن المصرية تطالب بتنحي الرئيس و حرقت فيها مكاتب الاخوان فيما احتشد في الجانب الاخر مناصروا الاخوان وخرجوا مؤيدين للرئيس حاملين شعارات تدعو لنبذ العنف والدفاع عن الشرعية الدستورية[1] .

واصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية بتاريخ الاول من تموز من عام 2013بيانا يمهل القوى السياسية المتصارعة مهلة لاتزيد عن ثمان واربعون ساعة للعمل على انهاء التجاذبات السياسية ، وان يصون الجميع مصلحة مصر ، والإ ستعلن القيادة مجموعة اجراءات تشرف على تنفيذها ، وفي نفس الوقت استقال خمسة من وزراء حكومة مرسي تضامنا مع مطالب الجماهير فضلا عن ثلاثون عضوا من مجلس الشورى من جانب اخر دعى حزب النور السلفي الرئيس مرسي للموافقة على اجراء انتخابات رئاسية مبكرة ، الأمر الذي دفع (التحالف الوطني لدعم الشرعية)بيانا رفض فيه رفضا قاطعا زج الجيش للإنقضاض على الشرعية والإنقلاب على الإرادة الشرعية كما ذكر البيان [2].

وعقب انتهاء المهلة المحددة في الثالث من حزيران/يونيو 2013 –وعقب لقاء اجتمع فيه وزير الدفاع الفريق اول عبدالفتاح السيسي مع القوى السياسية والمؤسسات الدينية الأسلامية والمسيحية ، اعلن عن انهاء حكم الرئيس مرسي على ان يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور ادارة شؤون البلاد ، وكانت من اهم انجازاته اصدار قرار جمهوري في الاول من ايلول /سبتمبر بتشكيل لجنة الخمسين لإجراء التعديلات الدستورية واعتماد مشروع الدستور المصري المعدل الجديدعام 2013 واعتبره الاقباط نقطة مضيئة على الطريق للاقباط لأنه انصفهم وأعطاهم حق المواطنة الكاملة [3].

---

[1] ، جمال رفيق عوض، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية ،كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين، 2016، ص6.

[2] ، المصدر نفسه، ص7.

[3] ،احمد طه محمد ، الكنيسة والاقباط بين السياسي والروحي، المعهد المصري للدراسات ، من الرابط https://eipss-eg.org/في 28نيسان/ابريل/2023 ، ينظر كذلك، منى صابر محمد كامل، فاعلية اداء حزب الأحزاب في النظام السياسي المصري دراسة حالة حزب النور ، المصريين الأحرار، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الأستراتيجية الاقتصادية والسياسية، برلين، 2017، ص54.

المبحث الثالث: المشاركة السياسية للاقباط في بعد زوال حكم الاخوان المسلمين

شهدت هذه المرحلة توافق الأقباط مع النظام السياسي عادت عليهم بمكتسبات مهمة ، فقد شرعت الدولة العديد من القوانين التي تفسح مجالا واسعا لممارسة شعائرهم وبناء الكنائس ، من جانب اخر شعر الاقباط بوضوح هويتهم داخل الهوية المصرية والاحساس بالانتماء الذي حاولت بعض الانظمة السياسية على مر تاريخ مصر ان تشكك بهويتهم .

المطلب الاول : الأقباط والانتخابات الرئاسية عام 2015

بعد اعلان المجلس الاعلى للقوات المسلحة تفويض المشير عبدالفتاح السيسي للترشح للانتخابات الرئاسية كان الاقباط من المؤيدين بشدة انتخاب السيسي لأنه في نظرهم تحول الى زعيم شعبي وبطل قومي انقذ البلاد من الارهاب الاسود الذي ضرب البلاد فكريا وامنيا على حد تصريح البابا تواضروس لصحيفة الوطن الكويتية خلال لقاء متلفز ، كما صرح الاب انطونيوس المتحدث بأقباط السويس ان السيسي حقق العدالة بتطبيق القانون على الجميع ومشاركته في الانتخابات واجب وطني ، وبالفعل كان الاقباط يعتبرون السيسي بمثابة المنقذ الوحيد لهم بسبب موقفه الصارم من الاخوان المسلمين في الوقت الذي كان فيه الاقباط يرون في الاخوان العدو الاكثر ارهابا لهم ، لذلك كان الدعم القبطي للسيسي لامحدود في الانتخابات الرئاسية [1].

واجريت الانتخابات الرئاسية المصرية عام 2014 وهي ثالث انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ مصر وثاني انتخابات رئاسية بعد ثورة 25 يناير .وقد تم تحديد مواعيد الانتخابات طبقا لما أعلنته اللجنة العليا للانتخابات؛ تنفيذا لخارطة الطريق التي أعلنت عقب زوال حكم الاخوان و تم تحديدها ما بين الايام 26–28هـ كموعدا لها .فيما دعى ما سمي (التحالف الوطني لدعم الشرعية) الذي يمثل الاخوان المسلمين الى مقاطعتها، وقد رشحت شخصيات عديدة منها، سامي عنان رئيس اركان القوات المسلحة المصرية الاسبق، ومرتضى منصور رئيس نادي الزمالك، والاعلامية الإذاعية بثينة كامل والمشير عبدالفتاح السيسي كسياسي مستقل بعد استقالته من منصبه كوزيرا للدفاع، وحمدين صباحي رئيس حزب التيار الشعبي المصري، وقد انسحب كافة المرشحين من سباق الرئاسة ما خلا السيسي وصباحي، ليتم الإعلان رسميا عن

[1] ، الاقباط متحدون، من الموقع الالكتروني : https://www.copts-united.com/في 23آذار/مارس/2014.

فوز السيسي بانتخابات الرئاسة المصرية بعد الاعلان عنها في 3حزيران/يونيوعام 2014 ،[1] لتكون النتيجة بحسب الجدول الآتي:

المرشح	الحزب	الاصوات	النسبة المئوية%
عبدالفتاح السيسي	سياسي مستقل	23,780,104	%96,1
حمدين صباحي	التيار الشعبي المصري	757,511	%3,9

المصدر: محمد محمود السيد: رسائل سياسية، خرائطالتصويت في انتخابات رئاسة مصر2014، مجلة السياسة الدولية من الموقع الإلكتروني: http://www.siyassa.org.eg/News/3752.aspxفي 2014/6/5.

بعد تولي الرئيس السيسي رئاسة الجمهورية وتعهده بتحقيق دولة المواطنة توجه الى الفاتيكان لبحث سبل التقريب مابين الأديان ونشر التسامح وذلك في اطار زيارته الرسمية الى روما ، والتي تعد خطوة لتاكيد العلاقة المتينة مابين شعب الكنيسة الأوربية والشعب المصري وهو ماينفي عن مصر الفتنة الطائفية ،وفي زيارة تأريخية غير مسبوقة ، شارك الرئيس السيسي في قداس عيد الميلاد بمقر الكنيسة المصرية بالكاتدرائية شرقي القاهرة لتهنئة الاقباط بأعياد الميلاد في 7كانون الثاني /يناير 2015 في خطوة رحبت بها الكنيسة ووصفتها بأنها سابقة ، وتمثل هذه الزيارة حجر الزاوية وحدثا مهما في بلد يتطلع الى تأسيس مفهوم المواطنة بمعناه الصحيح والشامل وتعد نقطة فارقة في علاقة رؤساء مصر بالكنيسة واستكمالا لرؤية السيسي تجاه تحقيق المواطنة قام بتوجيه ضربات جوية مركزة ضد معسكرات ومناطق تمركز وتدريب ومخازن اسلحة وذخائر تنظيم (داعش الإرهابي) بالاراضي الليبية والتي اسفرت عن مقتل (50) ارهابيا من عناصر التنظيم ردا على قيام التنظيم بذبح (21)مصريا من المختطفين الاقباط .[2]

ثانيا : الأقباط والانتخابات النيابية عام 2015

جرت الانتخابات البرلمانية وهي تعد الاستحقاق الأخير في خارطة الطريق التي اتفقت عليها القوى الوطنية بعد 30حزيران/يونيو عام 2013 ، وقد سبق إجراء تلك الانتخابات صدور عدد كبير من القوانين التي تنظمها، وتمهد الطريق إلى إجرائها، والتي استغرقت وقتا طويلا.

[1] ، محمد محمود السيد، رسائل سياسية، خرائط التصويت في انتخابات رئاسة مصر 2014، مجلة السياسة الدولية من الموقع الإلكتروني: http://www.siyassa.org.eg/News/3752.aspxفي 2014/6/5.

[2] ، نجلاء مرعي، مصدر سبق ذكره، ص19.

وجرت الانتخابات علي مرحلتين؛ المرحلة الأولى في يومي 17، و18 أكتوبر/تشرين الأول الجاري في الخارج، ويومي 18 و19 من نفس الشهر في الداخل. وتجري المرحلة الأولى من الانتخابات في 103 دائرة في نطاق 14 محافظة.

وتجري الانتخابات دون أي مشاركة من جماعة الإخوان الملسمين، التي صنفت بحكم قضائي في مصر كجماعة إرهابية، وبالتالي حُظر على المنتمين إليها ممارسة أي نشاط سياسي في البلاد[1].

البرلمان المصري الحالي أهمية خاصة في تاريخ الحياة النيابية، لاسيما أنه يعتبر الأعلى في تاريخ مصر من ناحية مشاركة نسبة النواب الأقباط، ليكون الأعلى في تاريخ الانتخابات المصرية، بعدما حصدوا 36 مقعدًا في البرلمان، نجح منهم 24 نائبًا على نظام القوائم وهم مرشحون عن قائمة (في حب مصر) ، و12 آخرين نجحوا في نظام الفردي؛ بينهم (3) في المرحلة الأولى، و(9) في المرحلة الثانية ، ليشكلوا بذلك أكبر تكتل قبطي منذ نشأة البرلمان، بشكله القديم أو الحديث [2] .

وقد سادت حالة من الترحيب الكبير لجموع الاقباط في مصر بالنتائج التي حققها النواب في الانتخابات واعتبر (ائتلاف اقباط مصر) ان ترحيبهم ليس بعدد التمثيل للاقباط بل ان من تم انتخابهم يعتبرون خير من يمثل المصريين جميعا امام الدولة ، كما ابدى العديد من المفكرين الاقباط عن سعادتهم بتمثيل الاقباط واعتبروا ذلك مؤشرا كبيرا لتحقيق الوحدة الوطنية ، كون هوية المواطنة هي التي تجمع المصريين مسلمين واقباطا في الوقت الحالي وهي نتاج حقيقي لتغيير فكر الناخب بعد ثورة 30يونيو وسقوط التيارات الاسلامية التي كانت سببا مباشرا في وجود التصويت الفئوي والديني ضد الاقباط على مدار السنوات الماضية [3]، وخرق السيسي بعض الاعراف القضائية ليعين اول مسيحي بمصب رئيس اعلى محكمة بالبلاد رغم اقدمية قضاة اخرين واحقيتهم بالمنصب [4].

---

[1] ، محمد حميدة، مصر، ابرز ملامح انتخابات 2014البرلمانية، BBC news، من الموقع الإلكتروني : https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/10/151014_parliament_elections_egyptفي
14/تشرين الاول/اكتوبر/2015

[2] ، صبري عبدالحفيظ، الأقباط في البرلمان، صوت معبر عن كل المصريين، من الموقع الإلكتروني، https://elaph.com/Web/News/2015/12/1062332.htmlفي 17كانون الاول/ديسمبر/2015.

[3] ، المصدر السابق.

[4] ، ثامر جمعة زايد، مصدر سبق ذكره، ص129.

وبعد أكثر من 160 عاماً على صدور " الخط الهمايونى"، الذى كان يجرى على أساسه تنظيم عملية إنشاء دور العبادة للمسيحيين فى مصر، صدر قانون بناء وترميم الكنائس فى 2016، طبقاً للنص الذى وُضع لأول مرة فى دستور 2014، وهو القانون الذى شرع طرق ترخيص الكنائس والمبانى التابعة لها، التى بُنيت خلال العهود السابقة بدون ترخيص، وتسهيل الحصول على تراخيص لبناء كنائس جديدة.

وكان هذا القانون قد اثار جدلا بعد تحفظ الاقباط على بعض بنوده ، اذ رفضت الكنائس مشروع القانون وابلغت مجلس الوزراء بهذا الرفض ، وفي اب/اغسطس 2016 صرح الأنبأ يوحنا قلته رئيس مجلس كنائس الشرق الأوسط سابقا ، ان سبب الاعتراضات هو احتواء القانون على بند خاص بهدم وصيانة الكنائس ولايوجد بند بناء كنائس جديدة الا حسب تعداد السكان كما اشترط القانون بناء الكنيسة اذا توفر لعدد معين من الاقباط في مساحة محددة من الارض فضلا عن التمييز بين المسلمين والمسيحيين [1]

لكن كانون الثاني/يناير عام 2017 شكلت الحكومة المصرية لجنة لإدارة ملف توفيق وتقنين أوضاع الكنائس المصرية لتتلافى العديد من الفقرات التي شكلت تحفظا للاقباط على القانون لتوافق اللجنة على تقنين أوضاع 239 كنيسة ومباني خدمية مرفقة، ليصل إجمالي عدد الكنائس والمباني التي حصلت على موافقة منذ بدأت اللجنة عملها حتى الآن 2,401 كنيسة ومبنى دينيا تابعا [2].

وفي كانون الثاني/يناير عام 2019 وجه الرئيس السيسي بضرورة بناء كنيسة بجوار كل مسجد يُبنى، قائلا خلال افتتاح مشروعات سكنية: "لن نبني مسجدا في مكان دون أن يكون بجانبه كنيسة حتى لو كان عدد المسيحيين (في تلك المنطقة) 150 شخصا فقط وتحمل الدولة تكاليف إنشاء كنائس للطوائف المسيحية في المدن الجديدة وتوج هذا المسعى بافتتاح كاتدرائية ميلاد المسيح في العاصمة الإدارية الجديدة شرق القاهرة، كأكبر كنيسة في الشرق الأوسط ، والتي مساحتها اكثر من 63الف متر مربع وتستوعب 8200فرد[3].

اجتماعيا وسياسيا شهدت السنوات التي اعقبت تحول 2014 ارتفاع مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بتقرير الحوكمة الصادر عن البنك الدولي، لتسجل 12.9 نقطة عام 2019 و12.4 نقطة عام 2018،

---

[1] ، نجلاء مرعي، مصدر سبق ذكره، 19.

[2] ، احمد الخطيب، تصريحات شيخ الأزهر، هل هناك حاجة لتعديل قانون بناء الكنائس، BBC news عربي من الموقع الإلكتروني:https://www.bbc.com/arabic/middleeast-61238922 في 27نيسان/ابريل 2022.

[3] ، حازم رفعت، الكنيسة في حكم مبارك عصر المسكنات السياسية التي الغيت في عهد السيسي، صحيفة الميدان الإلكترونية، في من الموقع الالكتروني: https://www.elmydannews.com/133442 بتاريخ 29شباط/فبراير/2020.

و9.1 نقطة في عامي 2017 و2016، و8.6 نقطة عام 2015، و7.6 نقطة عام 2014، و7.1 نقطة عام 2013، و7.6 نقطة عام 2012، و6.6 نقطة عام2011، وبفضل تعزيز قيم المواطنة شهدت مصر تحسنا في مؤشرات الاستقرار المجتمعي اذ تقدمت 12مركزا في المؤشر الخاص بالمواطنة الصادر عن us news لتاتي بالمركز 65 بعد ان كانت تحتل المركز 69عام 2019 والمركز 75عام 2018 والمركز 77 عام 2017[1] .

[1] ، احمد عيسى، تقرير، 13نائبا مسيحيا منتخبا في برلمان 2021و24في مجلس الشيوخ، من صحيفة اخبار اليوم المصرية وموقعها الالكتروني:https://akhbarelyom.com/news/newdetails/3218715

الخاتمة

كانت الكنيسة بمثابة الصوت السياسي الوحيد للطائفة القبطية في مصر في حقبة الرئيس مبارك اخذت على عاتقها المواجهة مع االنظام ولها مصلحتان في ذلك اولهما الحفاظ على استقلالها المؤسسي في مواجهة مؤسسات الدولة في حين تمثل الثانية احتكار الحق في التحدث بأسم الاقباط ،وحققت مكتسبات منها استقلاليتها المالية وميزانيتها الخاصة ولكن من الناحية السياسية فقد عانى الاقباط من ضعف المشاركة السياسية .

وفي اعقاب ثورة 25كانون الثاني/يناير وفي خضم الدعوات الى التظاهر طلبت الكتيسة القبطية من اتباعها عدم المشاركة في الاحتجاجات ولكن رفض معظم الشباب الاقباط لم يذعنوا لمطالب الكنيسة التي رضخت فيما بعد لهم، واصبح المجال السياسي مفتوحا ولاول مرة امام الاقباط للتعبير عن مطالبهم وحقوقهم بل شكل الاقباط حركات سياسية واجتماعية واعتصامات للاحتجاج على التمييز على اساس الدين .وقد كافح الاقباط من اجل ايجاد دور لهم على الخارطة السياسية المصرية رغم محاولة الاخوان المسلمين من تجاوز هذا الدور الا ان الاقباط نجحوا في الغاء المادة (219) والتي تنادي بضرورة اقرار الكوتا للاقباط في الانتخابات المصرية التي تضمن حصولهم على 24مقعد في البرلمان مما شجعهم على خوض الانتخابات ، وحصولهم على 36مقعدا في البرلمان ، وان دل ذلك فانه يدل على ان معركة الاقباط الدستورية هي المعركة الثانية التي نجحوا بها بعد انتصارهم الاول بالمساهمة بأزاحة حزب الاخوان المسلمين الذي سعى الى تهميشهم .كما انه ولد شعورا عند الاقباط بان الدستور المصري المعدل توافقي يرضي جميع المصريين بما فيهم الاقباط على عكس دستور عام 2012 الذي اثار جدلا وشجبا كبيرا من الاقباط .

Conclusion :

During the era of President Mubarak, the Coptic Church served as the sole political voice for the Coptic community in Egypt. It took on the role of confronting the regime, driven by two main interests. Firstly, it sought to preserve its

institutional independence in the face of state institutions. Secondly, it aimed to maintain its monopoly on representing the interests of the Copts. The Church achieved some gains in terms of financial independence and its own budget, but politically, the Copts suffered from a lack of active political participation.

Following the January 25th revolution, amidst calls for protests, the Coptic Church requested its followers not to participate in the demonstrations. However, most Coptic youth refused to comply with the Church's demands, which eventually led the Church to relent. The political landscape became open for the Copts to express their demands and rights. They formed political and social movements and held protests to highlight discrimination based on religion.

The Copts struggled to find their role in the Egyptian political scene, despite attempts by the Muslim Brotherhood to overshadow their presence. Nevertheless, the Copts succeeded in repealing Article 219, which called for the implementation of quotas for Copts in Egyptian elections. This secured them 24 seats in the parliament, encouraging them to further participate in elections and eventually winning 36 seats in the parliament. This victory in the constitutional battle was their second success after their initial triumph in contributing to the removal of the Muslim Brotherhood, which sought to marginalize them.

Additionally, the amended Egyptian constitution was seen by the Copts as a consensual document that satisfied all Egyptians, including the Copts, unlike the 2012 constitution, which sparked significant criticism and condemnation from the Coptic community.

الاستنتاجات

من خلال استعراضنا لموضوعة الاقباط يمكننا ان نستنتج مايأتي :

1- السياسة الخاطئة لصانع القرار في التعامل مع الاقباط سواء كان بطائفية الخطاب كقول (الاخوة المسيحيين ، تكرس صعوبة الاندماج المجتمعي وشعور الاقباط بالاقصاء والتهميش .
2- ان التعامل المنفرد للحكومة مع البابا شخصيا تجعل الامر وكان الاقباط بمعزل عن المجتمع المصري ويعرقل اندماجهم مع اعترافنا بان الكنيسة هي حائط الصد الاول ضد كل الاخطار التي تواجه الاقباط والصوت المسموع لهم في الحكومة لكن غالبا مايتقاطع القرار الكنيسي مع اتجاه الاقباط .
3- ان طريقة التعيين التي احتذى بها رؤساء مصر في التعامل مع حالة الاقباط ، تجعلهم تحت رحمة الحاكم وكان دستور 2014 والخطوات التصحيحية التي قام بها الرئيس السيسي كانت تصب في مصلحة الاثنين، الاقباط والدولة المصرية لأنه حدد ولبى الكثير من مطالب الاقباط.
4- ان تجربة الاسلام السياسي الفاشلة بحكم الاخوان المسلمين وسع الفجوة بين الاقباط والحركات الاسلامية التي دعت لحجيم ووأد مطالب الاقباط .
5- ان النظام الانتخابي (الكوتا) اعطى مساحة اكبر لمشاركة الاقباط في العملية السياسية ،
6- ان الاندماج المجتمعي للاقباط يتحقق من خلال سياسة النظام السياسي وسلوكيته تجاه الاقباط، فالنظام مركز توازن ومجال استقطاب يحكم القوى التي يشرف عليها، وان عمل الرئيس السادات وسياسته المعارضة للاقباط وتقريبه للاسلاميين والسلفيين .

المصادر

1-اندريه زكي اسطفانوس، القوى المسيحية في مصر وموقفها من الثورة، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي ، 2012.

2- سامية عياد عطا ، المشاركة السياسية للاقباط، منشورات المجلس الاعلى للثقافة ، القاهرة، 2010،

3-ابو سيف يوسف ، الاقباط والقومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2011.

4-طارق البشري ، المسلمون والاقباط في اطار الجماعة الوطنية ،، دار الشروق، ط2، 2014.

5-عبداللطيف المناوي، الاقباط الكنيسة ام الوطن، منشورات دار اطلس، القاهرة، 2005.

6-سميرة بحر، الاقباط في الحياة السياسية المصرية، القاهرة، مكتبة الانجلو- المصرية ، 1979.

7-علي ليلة،وآخرون دور الاقباط في بناء المجتمع المصري، من (الاقباط في مصر بعد الثورة)،مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2012،

نبيل عبدالملك ن مصر بعد ثورة 25يناير، الحوار المتمدن، العدد(3391) في 2011/9/6.

8-سمير عبدة، مسيحيو المشرق العربي من الشروق الى الغروب ، منتدى المعارف، بيروت، 2012.

9-مي نجيب عبدالمنعم مسعد، وآخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي للاقباط في مصر الثورة، من كتاب (جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والامة)، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2014،

10-سمير مرقص، العلاقات الاسلامية المسيحية في مصر ، مسارها التاريخي وسناريوهات المستقبل، ندوة عن (قضايا الحوار المسيحي الاسلامي)اقامها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2010.

الدوريات

1-عوض شحاتة، ارباك سياسي ، اقباط مصر بين مظلة المواطنة ومظلة السلطة ، دراسة منشورة من قبل مركز الجزيرة للدراسات، 16ابريل/يسان، 2014..

2-ممدوح المميز، الاقباط والسياسة قصة الكاهن والرئيسن المعهد المصري للدراسات، 8يوليون حزيران، 2020.

3-احمد طه محمد، الكنيسة والاقباط بين السياسي والروحي، المعهد المصري للدراسات ، 5/فبراير،شباط، 201

4-التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر، 2011-2021، القاهرة، 2012، ص1.

5-جورج فهمي، من يتحدث بأسم الاقباط، ازمة التمثيل السياسي للمسيحيين في مصر ، سلسلة من الاوراق البحثية عن مسيحيو الشرق الاوسط ، معهد الاصفري، الجامعة الامريكية، بيروت، 2020.

6-حسن عبيد وأخرون، دور الحركات الاسلامية في عملية الاندماج الاجتماعي في مصر ، 2010-2012من (جدلية الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والامة في الوطن العربي)، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، ط1، بيروت، 2014

7-نجلاء مرعي، المسألة القبطية بعد ثورة 25يناير في اطار الجماعة الوطنية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والنشر، 2017، ص13.

8-منى صابر محمد كامل، فاعلية اداء حزب الأحزاب في النظام السياسي المصري دراسة حالة حزب النور ، المصريين الأحرار، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الأستراتيجية الاقتصادية والسياسية، برلين، 2017، ص54.

رسائل وأطاريح

1-امجد محمد علي، اشكالية الاندماج الوطني في مصر،اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، الاقباط منذ العام 2011انموذجا، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، 2022.

2--جمال رفيق عوض، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية ،كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين، 2016، ص6.

3-ثامر جمعة زايد، تطور مواقف الأقلية القبطية تجاه التحولات السياسية في مصر، (2011-2015) رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، غزة، 2017، ص204

4-رقية كريم جارالله، الأقليات المجتمعية ودورها السياسي في الدول العربية ، دراسة حالة الاقباط في مصر والامازيغ في الجزائر والدروز في لبنان، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، 2020.

الانترنت

[1]-،احمد طه محمد ، الكنيسة والاقباط بين السياسي والروحي، المعهد المصري للدراسات ، من الرابط https://eipss-eg.org/في 28نيسان/ابريل/2023 .

2-الاقباط متحدون، من الموقع الالكتروني : https://www.copts-united.com/في 23آذار/مارس/2014.

3-محمد محمود السيد، رسائل سياسية، خرائط التصويت في انتخابات رئاسة مصر 2014، مجلة السياسة الدولية من الموقع الإلكتروني: http://www.siyassa.org.eg/News/3752.aspxفي 2014/6/5.

4-محمد حميدة، مصر، ابرز ملامح انتخابات 2014البرلمانية، BBC news، من الموقع الإلكتروني : https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/10/151014_parliament_elections_egyptفي 14/تشرين الاول/اكتوبر/2015

5-صبري عبدالحفيظ، الأقباط في البرلمان، صوت معبر عن كل المصريين، من الموقع الإلكتروني، https://elaph.com/Web/News/2015/12/1062332.htmlفي 17كانون الاول/ديسمبر/2015.

6-احمد الخطيب، تصريحات شيخ الأزهر، هل هناك حاجة لتعديل قانون بناء الكنائس، BBC newsعربي من الموقع الإلكتروني:https://www.bbc.com/arabic/middleeast-61238922 في 27نيسان/ابريل 2022.

7-حازم رفعت، الكنيسة في حكم مبارك عصر المسكنات السياسية التي الغيت في عهد السيسي، صحيفة الميدان الإلكترونية، في من الموقع الالكتروني: https://www.elmydannews.com/133442بتاريخ 29شباط/فبراير/2020.

8-احمد عيسى، تقرير، 13نائبا مسيحيا منتخبا في برلمان 2021و24في مجلس الشيوخ، من صحيفة اخبار اليوم المصرية وموقعها الالكتروني:https://akhbarelyom.com/news/newdetails/3218715

9--احمد عيسى، تقرير، 13نائبا مسيحيا منتخبا في برلمان 2021و24في مجلس الشيوخ، من صحيفة اخبار اليوم المصرية وموقعها الالكتروني:https://akhbarelyom.com/news/newdetails/3218715

10-لاقباط ينتقدون التشكيل الوزاري بمصر، من موقع قناة الجزيرة الالكتروني: https://www.aljazeera.net/news/2012/8/4/

11-،طلعت المغربي، اصوات الاقباط حققت مفاجأة الحصان الاسود في الانتخابات المصرية، من موقع العربية الالكتروني: https://www.alarabiya.net/articlesفي 1/ديسمبر/كانون الاول/2011.

sources

1- Andre Zaki Stephanos, Christian forces in Egypt and their position on the revolution, Al-Mesbar Center for Studies and Research, Dubai, 2012.

2- Samia Ayad Atta, The Political Participation of the Copts, Publications of the Supreme Council of Culture, Cairo, 2010,

3- Abu Seif Youssef, Copts and Arab Nationalism, Center for Arab Unity Studies, 2nd Edition, 2011.

4- Tariq Al-Bishri, Muslims and Copts within the framework of the National Community, Dar Al-Shorouk, 2nd Edition, 2014.

5- Abd al-Latif al-Manawi, Copts, the Church or the Homeland, Dar Atlas Publications, Cairo, 2005.

6- Samira Bahr, The Copts in Egyptian Political Life, Cairo, Anglo-Egyptian Bookshop, 1979.

7- Ali Laila, and others, The Role of Copts in Building Egyptian Society, from (Copts in Egypt after the Revolution), Al-Mesbar Center for Studies and Research, Dubai, 2012,

Nabil Abdel-Malik, Egypt after the January 25 Revolution, Al-Hiwar Al-Motaddin, Issue (3391), 9/6/2011.

8- Samir Abdo, Christians of the Arab East from Sunrise to Sunset, Knowledge Forum, Beirut, 2012.

9- May Naguib Abdel Moneim Massad, and others, dialectics of social integration of the Copts in revolutionary Egypt, from the book (Dialectics of Social Inclusion and Building the State and the Nation), the Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, 1st edition, 2014,

10- Samir Morcos, Islamic-Christian relations in Egypt, their historical path and future scenarios, a symposium on (issues of Christian-Islamic dialogue) held by the Center for Political and Strategic Studies, 2010.

patrols

1- Awad Shehata, Political Confusion, Copts of Egypt between the umbrella of citizenship and the umbrella of power, a study published by the Al Jazeera Center for Studies, April 16, 2014..

2- Mamdouh Al-Mumayz, Copts and Politics: The Story of the Priest and the Two Presidents, Egyptian Institute for Studies, June 8, 2020.

3- Ahmed Taha Mohamed, The Church and the Copts between the Political and the Spiritual, Egyptian Institute for Studies, February 5, 201

1- The final report of the Carter Center mission to follow up the parliamentary elections in Egypt, 2011-2021, Cairo, 2012, p. 1.
2- George Fahmy, Who Speaks on behalf of the Copts, The Crisis of Political Representation of Christians in Egypt, a series of research papers on Middle Eastern Christians, Asfari Institute, American University, Beirut, 2020.
3- Hassan Obaid and others, The role of Islamic movements in the process of social integration in Egypt, 2010-2012 from (the dialectic of social integration and building the state and the nation in the Arab world), the Arab Center for Research and Policy Studies, 1st edition, Beirut, 2014
4- Naglaa Merhi, The Coptic Question after the January 25 Revolution within the framework of the National Community, Believers Without Borders Foundation for Studies and Publishing, 2017, p. 13.
5- Mona Saber Mohamed Kamel, The Effectiveness of the Party's Performance in the Egyptian Political System, A Case Study of the Nour Party, Free Egyptians, Arab Democratic Center for Economic and Political Strategic Studies, Berlin, 2017, p. 54.

Letters and dissertations

1- Amjad Muhammad Ali, The Problem of National Integration in Egypt, PhD thesis (unpublished), Copts since 2011 as a model, College of Political Science, University of Baghdad, 2022.
2-- Jamal Rafiq Awad, Master Thesis (unpublished), An-Najah National University, College of Graduate Studies, Nablus, Palestine, 2016, p.6.
3- Thamer Gomaa Zayed, The Evolution of the Coptic Minority's Attitudes towards Political Transformations in Egypt, (2011-2015) Master Thesis (unpublished), Al-Azhar University, Faculty of Arts and Humanities, Gaza, 2017, p. 204
4- Ruqayyah Karim Jarallah, Societal minorities and their political role in the Arab countries, a case study of the Copts in Egypt, the Berbers in Algeria, and the Druze in Lebanon, a PhD thesis submitted to the Faculty of Political Science, Al-Nahrain University, 2020.

Internet

1- Ahmed Taha Mohamed, The Church and the Copts between the Political and the Spiritual, Egyptian Institute for Studies, from the link https://eipss-eg.org/ on April 28, 2023.
2- Copts United, from the website: https://www.copts-united.com/ on March 23, 2014.

3- Muhammad Mahmoud Al-Sayed, Political Messages, Voting Maps in the Egyptian Presidential Elections 2014, International Policy Journal from the website: http://www.siyassa.org.eg/News/3752.aspx on 5/6/2014.

4- Muhammad Hamida, Egypt, the most prominent features of the 2014 parliamentary elections, BBC news, from the website: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/10/151014_parliament_elections_egypt on October 14, 2015

5- Sabri Abdel Hafeez, Copts in Parliament, a voice expressing all Egyptians, from the website, https://elaph.com/Web/News/2015/12/1062332.html, on December 17, 2015.

6- Ahmed Al-Khatib, Statements by the Grand Sheikh of Al-Azhar, Is there a need to amend the church building law? BBC news Arabic from the website: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-61238922 on April 27, 2022.

7- Hazem Refaat, The Church under Mubarak's rule, the era of political painkillers that were abolished during the era of Sisi, Al-Midan online newspaper, from the website: https://www.elmydannews.com/133442, on February 29, 2020.

8- Ahmed Issa, Report, 13 Christian deputies elected to Parliament 2021 and 24 in the Senate, from the Egyptian Akhbarelyom newspaper and its website: https://akhbarelyom.com/news/newdetails/3218715

9-- Ahmed Issa, Report, 13 Christian deputies elected to Parliament 2021 and 24 in the Senate, from the Egyptian Akhbarelyom newspaper and its website: https://akhbarelyom.com/news/newdetails/3218715

10- Copts criticize the cabinet formation in Egypt, from Al-Jazeera website: https://www.aljazeera.net/news/2012/8/4/

11-Talaat Al-Maghrabi, Voices of the Copts Achieved the Surprise of the Black Horse in the Egyptian Elections, from the Al-Arabiya website: https://www.alarabiya.net/articles on December 1, 2011.